

٢٢ ألف مسافر و٥ آلاف سيارة عبروا جوسيه، منذ بداية العام مشعل لـ«الوطن»: المنفذ جاهز لاستقبال وعبر أنواع الشحن والتراخيص كافة

حمص- نبال إبراهيم

بين مدير مركز جوسيه الحدودي دباح مشعل لـ«الوطن» أن عدد المسافرين (قادمين ومغادرين) الذين عبروا من المنفذ مسافرين منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر تموز الماضي وصل إلى نحو ٢٢ ألفاً.

وأوضح مشعل أن حركة السيارات العابرة من وإلى المنفذ زادت بشكل ملحوظ منذ بداية العام وقد بلغت عدد السيارات العابرة نحو ٥ آلاف سيارة حتى بداية شهر آب الجاري، مبيّناً أن حركة المسافرين والسيارات من وإلى المنفذ زادت خلال هذا العام بمقدار الضعف مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨ الماضي والذي بلغ خلاله عدد المسافرين ١١,٥٠٠ مسافر وعدد السيارات العابرة نحو ٢٥٠٠ سيارة، لافتاً إلى زيادة الحركة يشير إلى أن الحركة في المنفذ بحالة جيدة وتطور واضح وبالتالي تحقيق زيادة في الإيرادات المالية للمنفذ الناتجة عن ارتفاع عدد المسافرين والسيارات.

وأشار مشعل إلى أن الحركة عبر المركز الحدودي كانت من الممكن أن تكون أكبر وبأضعاف مضاعفة لو أن الجانب اللبناني قدم تسهيلات لدخول المواطن السوري إلى أراضيه، مبيّناً أن الجانب اللبناني يضع شروطاً لدخول المواطنين السوريين إلى أراضيه وهذا ما يسفر عن عزوف المواطن السوري عن دخول الأراضي اللبنانية، لا سيما أن هذه الشروط تختصر على المواطن الذي يجب أن يكون لديه حجز فندقي باسمه أو حجز مشفى مع إبراز مبلغ مالي بالقطع الأجنبي لا يقل عن ٢٠٠٠ دولار أميركي.

وأكد مشعل أن مركز جوسيه الحدودي شهد خلال هذا العام عودة ثلاثة دفعات من المهجرين السوريين ضمت ما يزيد على ١٠٠ شخص، وقامت محافظة حمص حينها بتقديم اللوازم المادية واللوجستية كافة لإصالحهم إلى مناطقهم ومقرات سكنهم وإقامتهم، كاشفاً أن المنفذ بات حالياً جاهزاً بشكل كامل ليكون منفذاً تجارياً من الدرجة الأولى من خلال استقبال وعبر أنواع الشحن والتراخيص كافة، إلا أن الجانب اللبناني غير جاهز حتى تاريخه بهذا المجال، لافتاً إلى أن التواصل مستمر مع الجهات ذات الصلة في لبنان وسورية للعمل على فتح المنفذ لاستقبال الشحن وعودة الحركة التجارية فيه كما كانت سابقاً.



زدنا رواتب المتقاعدين ٣ آلاف لتصبح ٣٣ ألفاً.. و١٠ بالمئة من المهندسين غادروا البلاد من أصل ١٤٣ ألفاً نقيب المهندسين السوريين لـ«الوطن»: فصلنا ١٠٠ مهندس لمواقفهم المعادية تجاه الدولة

أكثر من مليار ليرة
إيرادات خزينة
التقاعد من المكاتب
الخاصة وعقود الدولة
تحسن في دخل
المهندسين العام الماضي



محمد منار حميجو

كشف نقيب المهندسين في سورية غياث القطبني أن عدد المصولين من النقابة نتيجة موافقهم المعادية تجاه الدولة قليل لا يتجاوز ١٠٠ مهندس من أصل ١٤٣ ألفاً من دون المتقاعدين والبالغ عددهم ١٧ ألفاً، لافتاً إلى أن التقرير الأخير للنقابة أكد أن الذين غادروا البلاد تجاوزت نسبتهم ١٠ بالمئة، وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أكد القطبني أن هناك مهندسين تم فصلهم لأسباب مادية ويتم إعادة انتسابهم بعد تسديد الرسوم المترتبة عليهم.

وفيما يتعلق بالوضع المعيشي للمهندسين أعلن القطبني عن ارتفاع واردات خزينة التقاعد للنقابة من المكاتب الهندسية الخاصة والعقود مع الدولة إلى أكثر من مليار ليرة في العام الماضي بعدما كانت في السنوات السابقة لا تتجاوز ٤٠٠ مليون، معتبراً أن هذا يدل على تحسن الوضع المعيشي للمهندسين في العام الماضي.

ورأى القطبني أن إيرادات خزينة التقاعد يدل على أن دخل المهندسين في تحسن، موضحاً أن هذا الوضع لا ينعكس على كل المحافظات وخصوصاً في إدلب والرقبة ودير الزور. وأكد القطبني أن عدد المهندسين في إدلب بلغ ٣٤٥٠ منهم من بقي داخل المحافظة من دون أن يجد عدهم وآخرون استقروا في محافظات أخرى نتيجة الوضع التي تعيشها المحافظة. وأشار القطبني إلى أنه تم زيادة رواتب المتقاعدين في منتصف العام الحالي ثلاثة آلاف ليرة لتصبح وتحصل كل جهة على حصتها.

دراسة تجمع سياحي في صحنيا مدير السياحة والنقل لـ«الوطن»: السياحة الدينية تشهد «نشاطاً» ملحوظاً

راما محمد

السياحية من جديد بعد تحريرها من الإرهاب، منوهاً بوضع الشركة أحد مشاريعها وهو شاطئ لإبلاج في الخدمة خلال هذا الموسم وسيضاف له لاحقاً مشروع شاطئ الرمل الجنوبي في اللاذقية، مؤكداً أن جميع هذه المشاريع موجهة نحو الفئات محدودة الدخل.

وبين منصور أن السياحة الدينية تشهد تطوراً ونشاطاً مؤخراً نتيجة الوضع الأمني الجيد، ما انعكس إيجاباً على السياحة بشكل عام، مؤكداً وجود زيادة بأعداد الوافدين بغرض السياحة الدينية، موضحاً أن الشركة مسؤولة عن تنظيم دخول السياح الدينيين إلى داخل البلاد ومرافقتهم وتأمين الخدمات لهم وتوزيعهم على الفنادق وأماكن ودور العبادة.

وفي سياق آخر، أشار مدير الشركة إلى إمكانية تحويل أرض مجمع الإصلاح والصيانة في صحنيا إلى تجمع سياحي كبير، كون الأرض مساحتها كبيرة وتجاوز ٥٠٠ دونم فضلاً عن موقعها إلا أن ذلك لم يجر تحديده بعد، مؤكداً أن استثمار الأرض لا يمكن أن يحصل قبل حل جميع مشاكل الأرض العقارية.

وأوضح أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اشترت ١٥ بالمئة من الأرض في جانب وجود قضايا وجوزات سابقة على الأرض، مبيّناً أنه بعد حل جميع هذه المشاكل سيصار إلى حصول فراغ بين الشركة والتأمينات الاجتماعية، مؤكداً أن التأمينات لها حق في الأرض، مضيفاً: أن الترخيص من قبله مشاريع الشركة، كونه موجوداً في منطقة داخلية، وأكد أن التوجه نحو إقامة المنتزه في القنيطرة جاء لإعادة الهيئة إلى الواجهة

كشف مدير الشركة السورية للنقل والسياحة فايز منصور عن توجه قريباً نحو شراء يولانات جديدة لصالح الشركة للاستفادة منها في موضوع الرحلات واستخدامها أثناء الفعاليات التي تنظمها وزارة السياحة وغيرها.

وبين منصور في تصريحه لـ«الوطن» أن عملية الشراء تستغرق الكثير من الإجراءات والأمور الإدارية وبرنامجاً من إنجازها ستقوم الشركة بتحديد جزء من اليولانات الموجودة، مشيراً إلى أن فكرة الترخيص جاءت بعد افتتاح الشواطئ الشعبية مؤخراً، منوهاً بأن تنظيم الرحلات إلى الشواطئ يتضمن تحديد تكلفة للإقامة والطعام والنقل، مضيفاً: ولكن الشركة لا تمتلك أسطول نقل إلا بأعداد قليلة تضطر إلى استئجار يولانات من القطاع الخاص ما يجعل تكلفة النقل في الرحلة مرتفعة ومن الممكن أن تزيد عن تكلفة الإقامة.

وأشار منصور إلى وجود توجيهات من وزارة السياحة بإعادة تجديد عدد من اليولانات لدعم السياحة الشعبية وجعل أجورها ورخصتها في النقل ما يخفف التكاليف المدفوعة عن السائح الداخلي. وفي السياق، كشف مدير الشركة عن وضع منتزه القنيطرة في الخدمة خلال الموسم السياحي القادم إلى جانب غيره من المشاريع السياحية، منوهاً باختلاف مشروع المنتزه عن بقية مشاريع الشركة، كونه موجوداً في منطقة داخلية، وأكد أن التوجه نحو إقامة المنتزه في القنيطرة جاء لإعادة الهيئة إلى الواجهة

وفيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية للنقابة أكد القطبني أن كل مشاريع النقابة الموجودة على جدول أعمالها منها ما تم البدء بها وأخرى قيد الدراسة وبالتالي لا يوجد أي مشروع لم يباشر فيه. وأشار القطبني إلى أن نقابة المهندسين عضو مؤسس في اتحاد المهندسين العرب وبالتالي فإن النقابة مشفكة في كل لجان الاتحاد وبالتالي فإن النقابة تشارك في القرارات التي تصدر عنها.

الرسوم المترتبة على المهندسين الذين يؤدون خدمة العلم الإلزامية منذ التحاقهم، مشيراً إلى أنه تم منحهم ستة كقرصة للانتساب إلى النقابة. وأضاف القطبني: تم التعميم على فروع النقابة أن كل من ينتسب من العسكريين الذين يؤدون الخدمة الإلزامية تدفع عنه الرسوم المترتبة عليه باستثناء من يؤدي الخدمة الاحتياطية أو الاحتفاظ باعتباره أن الجهة التي يعمل لديها تدفع له رواتبه وبالتالي لا يشمل القرار.

ورواتهم بحدود ٣٣ ألف ليرة لافتاً إلى أنه تمت زيادة رواتبهم أيضاً في عام ٢٠١٧ بحدود ألفي ليرة. وأوضح القطبني أن الزيادة تكون بحسب وارد النقابة وبالتالي في حال كان هناك واردات يتم توزيعها مهما كان المبلغ سواء كان قليلاً أم كثيراً، مشيراً إلى أن هذا القرار تم اتخاذه في المؤتمر الأخير للنقابة. وأكد القطبني أن النقابة اتخذت قراراً بدفع

سماها المحافظ دعوة محبة مجلس طرطوس يدعو وزير النفط والنقل إلى الاستماع لهواجس مواطني المدينة

طرطوس- محمد حسين

العمل والتقدير بها. وفي موضوع محطات الوقود والتلاعب بالمكاييل أشار الأعضاء إلى الشكاوى المستمرة من هذا الموضوع الشائك الذي يحتاج إلى مراقبة تبدأ من شروط الترخيص وصولاً إلى طريقة الاستمرار بحيث لا يمكن لأحد التلاعب بالنوعية والكمية. وفي قضية الصرف الصحي وتلوث مياه الشرب داخل أكثر من ١٠ قرية وفي هذه القضية وتكررت المداخلات على التهديد المستمر لمصادر المياه وضرورة إيقاف هذا التهديد بإقامة محطات المعالجة بالسرعة الممكنة على حين تسأل أحد الأعضاء عن قيام أحد المتعهدين بسحب لوحة التحكم من محطة معالجة (بيت عفوف) حفاظاً على حقوقه المالية، كما تحدث آخر عن خطوط جر الصرف الصحي التي تم تنفيذها منذ ٢٠ سنة وهو عمرها الافتراضي التصميمي وحتى الآن لم يتم العمل بها لأنها لا تنتهي محطات معالجة مشيراً إلى قلقها الكبيرة جداً التي ذهبت هدراً من دون الاستفادة منها.

وكانت رئيسة المجلس علياء محمود قد افتتحت الجلسة الاستثنائية بمناقشة موضوع الخبز وتسعيده الأفران الخاصة، مشيرة إلى مذكرة من إعدادهما لهذه الغاية من أعضاء المجلس إضافة إلى التلاعب بالمكاييل في محطات الوقود وإجراءات مديرية التوثيق في هذا المجال.

ويذكر أن تسمية هذه الجلسة بالاستثنائية أشار الكثير من ردود المداخلين والمقرئين والمترشحين فعلى حين أشار أحد الأعضاء إلى عدم قانونية هذه التسمية باعتبار أن إقرارها كان خلال جلسة عادية إضافة إلى أن موضوعاتها بأغلبها مشكلات مزمنة ويصعب حلها بجلسة أو جلستين وكان من الممكن تسديد عمل المجلس خلال الدورة السابقة ليوم إضافي لمناقشة هذه المواضيع على حين رأى أحد الأعضاء أن الجلسة تم عقدها والدعوة إليها تحت هذه التسمية ولا يمكن التراجع عن ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن قانون الإدارة المحلية يسمح بعقد جلسة استثنائية واحدة بين دورتين أي أن المجلس لم يعد قادراً على عقد مثل هذه الجلسة خلال الشهرين القادمين مهما بلغت أهمية الموضوع حتى لو كان توزيع إعانة مالية على الوحدات الإدارية في حال حدوث مثل ذلك.

وافق مجلس محافظة طرطوس بالإجماع على دعوة وزير النقل والنفط لحضور إحدى جلسات مجلس المحافظة في دورته القادمة، وذلك خلال الجلسة الاستثنائية التي عقدها المجلس أمس وبعد اقتراح محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي مضيفاً: أنها دعوة محبة للاستماع إلى هواجسنا فيما يخص المحافظة. المحافظ مبدئياً خلال الجلسة (جريدة حساب) لما قامت وتقوم به المحافظة قديماً وبالآن قام حجج الاتفاق الحكومي السخي لهذه المحافظة فيما يخص أكثر من وزارة وكشف أن دراسات سدي مرقية وحصين البحر أصبحت جاهزة وقريباً سيتم التعاقد على سد مرقية وفيما يخص محطة معالجة طرطوس للصرف الصحي مؤكداً تدليل المصاعب كافة وإزالة العقبات كافة لاستئناف العمل ولم يتبق للشركة المنفذة (طهران ميراب) أي حجة.

وأشار المحافظ إلى أن مشكلة الصرف الصحي كبيرة وهي تتركز في جميع مضافاً لكن الحلول بدأت بتبشيرها.

وفيما يخص مشكلة ريف الخبز وسوء النوعية والوزن أوضح أبو سعدي أن هذه المشكلة قديمة جديدة وهناك دراسات وتجارب تم القيام بها لمعرفة السعر الحقيقي مطالباً أعضاء المجلس بالبدء على تلك الدراسات للوصول إلى توصيات ووضع حلول ناجحة بحيث يصل الدعم إلى مستحقيه وخاصة الخبز المدعوم عبر البطاقة الشخصية أو البطاقة الذكية مبيّناً أن هذا الموضوع على طاولة الحكومة لاتخاذ الطول الناجحة. وتكررت نقاشات أعضاء المجلس على سوء نوعية الرغيف ونقص الوزن في الأفران الخاصة باعتبار ذلك سرعة موصوفة يقوم بها صاحب الفرن.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الأجوبة على ذلك تكون في سوء نوعية الخميرة ورياءه الطحين، مبيّناً أن هذا يحتاج إلى تدقيق ومتابعة فالجميع يتحمل مسؤولية ذلك.

على حين طالب أحد الأعضاء بإيجاد صيغة تأخذ بالحسبان سعر التكلفة وماجس الربح بحيث لا يضرر المواطن أو صاحب الفرن، مطالباً بإلزام أصحاب الأفران بتحديد ساعات

المطلوب ٦٠٠ موظف في جامعة تشرين والمتقدمون ٢٠ ألفاً محمد لـ«الوطن»: المسابقة لم تشهد أي خلل ولجنة تنظيمية للمتابعة

فاهد بك الشريف



الثانية - عامل إداري من حملة الشهادة الثانوية- ذوي الشهداء، وذلك بدءاً من ٣ أيلول القادم على أن تجري المقابلات في مبنى كلية طب الأسنان. وأضاف: تم اختيار الناجحين في المسابقة الكتابية ممن تجاوزت درجاتهم ٦٠ بالمئة، ويختار من الامتحان الشفهي من يحصل على ٥ من أصل ١٥ درجة، لينتم بعدها مخاطبة وحدة الترشيح المركزي للنظر في موضوع القيد، ليجم اختيار الأعداد المطلوبة ممن تحقق الشروط اللازمة.

وأوضح محمد أن المسابقة كانت تزيهية ١٠٠ بالمئة ولم تشهد أي خلل أو مشاكل، منوهاً بالمتابعة على مدار الساعة وتأمين جميع الإجراءات اللازمة، إضافة إلى تشكيل لجنة تنظيمية برئاسة نائب رئيس الجامعة وعضوية عدها الكليات تحت إشراف من رئاسة جامعة تشرين، موضحاً أن هناك رضى على التقديم والتناجح الموضوعية.

الخاصة بمسابقة الجامعة صدرت بالنسبة لمختلف الفئات، بحيث تم تحديد مواعيد المقابلات الشفهية ومختلف المسائل المحيطة بهذا الموضوع ليصار إلى تقديم الخريجين بحسب الشروط الموضوعية، وتعيين موظفين من الفئتين الأولى والثانية ضمن إطار (تعاقد)، والفئة الثانية (تعيين)، إضافة إلى الفئتين الرابعة والخامسة. وبين محمد أنه سيتم تعيين نحو ٦٠٠ موظفاً في الجامعة بمختلف الفئات سابقة الذكر، منوهاً بإجراء المقابلة الشفهية للفئة الثانية فيما يخص المعاهد والثانوية خلال ١٨ الشهر الجاري. مضيفاً: تنطلق المقابلات الشفهية للفئة الأولى والاقتصاد واللغة الإنكليزية، الأحد ١ أيلول، أما اللغة العربية والحقوق فحدثت الإثنين ٢ أيلول على أن تجري المقابلات في مبنى كلية طب الأسنان القديمة في جامعة تشرين. كما حددت جامعة تشرين موعد المقابلات الشفهية للفئة

ناشد عدد من المتقدمين إلى مسابقة جامعة تشرين بضرورة زيادة أعداد المقبولين في المسابقة بشكل كبير لتشمل أكبر قدر من الطلاب بمختلف الفئات المطلوبة ضمن المسابقة، ولاسيما مع الظروف الصعبة التي يعيشونها في صعوبة تأمين فرصة عمل، في الوقت التي تقل فيه المسابقات في مختلف جامعات القطر.

والشأن المفاجئ أنه بعد انقطاع لأكثر من ١٠ سنوات عن إقامة أي مسابقة في الجامعة، تقدم إلى المسابقة الجديدة نحو ٢٠ ألفاً من مختلف الفئات الجامعية، مع أن العدد المطلوب للتعيين لا يتجاوز الـ ٦٠٠ متقدم، فلوغيب المثل الصانع في هذا الموضوع «إذا ضريت فأوجع»!

ولفت عدد من الطلاب إلى غرابة الأعداد القليلة المطلوبة من أي مسابقة يتم الإعلان عنها، فما أن يتم تحديد شروط التقدم والفئات المطلوبة، حتى تفاجأ بطلب عدد محدود جداً وينسب قلة من آلاف المتقدمين إليها، لتضيق معه مختلف الجهود المبذولة للتعيين وتأمين فرصة العمل وعدم الاستفادة من سنوات الدراسة الجامعية أو في المعاهد أو حتى من الشهادة الثانوية.

وطالب عدد من المتقدمين بضرورة تدخل رئاسة جامعة تشرين لزيادة الأعداد بمختلف الفئات لإتاحة الفرصة أكبر شريحة من الطلاب الخريجين أو من الفئة الثانية أو الرابعة أو الخامسة بتأمين وظيفة ضمن الجامعة، أو التدخل لرفع دوائر الدولة بعدد من الناجحين في عدد من الاختبارات إلى جهات أخرى.

هذا وعلمت «الوطن» من مصادر جامعية أن أحد أعضاء مجلس الشعب طلب من التعليم العالي إمكانية توزيع الفائض من الناجحين في المسابقة إلى عدد من وزارات الدولة، وهذا الأمر يحتاج إلى قرار من رئاسة مجلس الوزراء، علماً أن هذا الموضوع تحقق في إحدى المسابقات حسب تأكيد المصدر.

وحول هذا الموضوع، بين أمين جامعة تشرين نذير محمد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن جميع القرارات